



معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا
التخطيط والتنمية
رقم (252)

إدارة الزراعة المصرية
فى إطار التغيرات المحلية والدولية

الباحث الرئيسى
أ.د. عبد القادر دياب

فبراير 2014

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

إدارة الزراعة المصرية فى إطار التغيرات المحلية، والدولية

اعداد

أ.د. عبد القادر دياب

مركز دراسات الاستثمار
وتخطيط وإدارة المشروعات

القاهرة 2012

"مستخلص"

تشكل السياسات الزراعية وأدواتها المحاور الأساسية لإدارة القطاع الزراعي، كما أن لهذه السياسات أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها والتي لا يمكن تحديدها بمعزل عن اتجاهات السوق العالمية للغذاء والتي سجلت تغيرات متسارعة في السنوات الأخيرة مما يستوجب أخذها في الحسبان... كذلك هناك أيضاً التوجه المصري نحو التعاون وتطوير العلاقات الاقتصادية مع دول حوض النيل بما قد ينطوي عليه من تعاون فني أو استثمار أو تبادل تجاري زراعي قد يكون له مردوده أيضاً على تخصيص الموارد الزراعية وأهداف التنمية الزراعية المحلية، وبما يمثل بعداً آخر له أعتبراته في تحديد سياسات وبرامج إدارة القطاع الزراعي... ويسبق ذلك أيضاً البحث في الموارد الزراعية المتاحة في الزراعة المصرية وفي أنماط استغلالها وإنتاجيتها للكشف عن الفرص المتاحة والطاقات الكامنة لزيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعي، إلى جانب البحث في المشاكل والمعوقات التي تواجه التنمية الزراعية المحلية.

وتحقيقاً لإعتبارات السابقة تضمنت الدراسة البحث في المزايا النسبية للزراعة المصرية في الإنتاج من السلع الغذائية الرئيسية، وفي الأوضاع الجارية، والتوقعات المستقبلية للسوق العالمية للغذاء من حيث الإنتاج والتجارة بغرض الكشف عن الفرص والمساحات المتاحة لإفادة الإقتصاد الوطنى من تعاملاته التجارية مع الأسواق الخارجية، والمخاطر المحتملة للتعامل مع هذه الأسواق. كما أشتملت الدراسة على البحث في الطاقات الإنتاجية الزراعية المتاحة والكامنة في كل من دول حوض النيل وفي تجارتها الخارجية بغرض الكشف عن فرص ومجالات وأشكال التعاون وتطوير العلاقات الاقتصادية الزراعية بين مصر، وهذه الدول سواء في مجال التعاون الفني أو الاستثمار الزراعي أو التبادل التجاري، وتلى ذلك البحث في الموارد الزراعية المتاحة وأنماط استغلالها وإنتاجيتها إلى جانب المشاكل والمعوقات التي تواجه إستغلال الفرص المتاحة للتنمية مع مراجعة الإطار التنظيمي والمؤسسي للزراعة المصرية بغرض الكشف عن إيجابياته وسلبياته في إدارة القطاع... ولقد أنتهت الدراسة، وبعد إستشراف الأهداف المستقبلية للتنمية الزراعية في ضوء النتائج التي أستخلصت من الأجزاء السابقة بالدراسة، إلى تحديد مجموعة من المبادئ العامة والتي يستند عليها الإطار العام للسياسات والأدوات المقترحة والموصى بها من قبل الدراسة لتحقيق الأهداف المستقبلية مع طرح السياسات والأدوات التفصيلية لإدارة القطاع، وبما في ذلك تقديم مقترح لخطة العمل الإداري للقطاع.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود الاحتمالات الكبيرة لصعوبة تدبير الدول المستوردة للغذاء لاحتياجاتها منه من السوق الدولية وخاصة من القمح والحبوب الخشنة إلى جانب وجود الاحتمالات المستقبلية المؤكدة على ارتفاع تكلفة واردات الغذاء... كما خلصت الدراسة إلى وجود الفرص لإستيراد مصر الحيوانات الحية بغرض إنتاج اللحوم، والبذور الزيتية، وألياف القطن من بعض دول حوض النيل إلى جانب الدخول في مشروعات مشتركة مع بعض هذه الدول لزيادة الإنتاج السمكى بها وبما يفيد في تحرير جانب من الموارد الزراعية المصرية (خاصة من زراعة الأعلاف)، وإعادة تخصيصها لزراعات القمح والحبوب الخشنة والتي يعد التوسع في إنتاجها من أولويات الإنتاج المحلي، ولقد خلصت الدراسة إلى تحديد السياسات والأدوات اللازمة لإدارة القطاع الزراعي وتحقيق أهدافه المستقبلية متضمنة في ذلك سياسات الدعم، واستخدام نظام الحصص والتعريفات الجمركية، وضرائب المبيعات على الواردات من المحاصيل البستانية، وكذلك التأمين ضد المخاطر التي تواجه الزراعة، وتحفيز نظم الزراعة التعاقدية في الزراعة المصرية، إلى جانب أهمية مراجعة بعض التشريعات الزراعية خاصة ما يتصل منها بصيانة الموارد المائية والأرض الزراعية.

“Management of Egyptian Agriculture in the light of Local and International Changes”

Abstract

Agricultural policies and tools represent the major aspects for managing the agricultural sector. Such policies have objectives to achieve. This can't be achieved in isolation of the trends of the international food market, which witnessed rapid changes in the last few years that must be taken into consideration. Also, there is the Egyptian movement towards cooperation and developing economic relations with countries of the Nile basin. This might imply technical cooperation, investment, or agricultural commercial exchange, which might have its impact on allocation of agricultural resources, and achieving objectives of local agricultural development. Again, this represents another dimension having considerations in determining policies and programs of managing the agricultural sector. Most importantly, this must be based on research of available resources, patterns of utilization, and productivity; in order to discover available opportunities and latent capacities to increase productivity and agricultural area; in addition to facing problems and obstacles of local agricultural development.

To achieve the aforementioned considerations, the present study investigated the relative advantages of the Egyptian agriculture in the production of major food stuffs, current situation, and future prospective of the international food market, as for production and trade, to discover available areas and opportunities, to let the national economy benefit from commercial transactions with foreign markets, and face possible dangers of engaging with such markets. Also, the study investigated the available and latent agricultural production capacities in each country in the Nile basin, as for its foreign trade, to discover areas and opportunities of cooperation; develop agricultural economic relations between Egypt and such countries; in the fields of technical cooperation, agricultural investment, and commercial exchange. In addition, the study investigated available agricultural resources, patterns of utilization, productivity, problems and obstacles hindering utilization of available development opportunities; and revision of the institutional and organizational framework of the Egyptian agriculture to discover pros and cons in its management. Accordingly, the study concluded a group of general principles for the general framework of suggested and recommended policies and tools to achieve the future objectives; and presented detailed policies and tolls to manage the sector, including a proposal for the administrative action plan.

The most important conclusions of the study are as follows:

- There is a high probability of facing difficulty in meeting food needs from the international market, especially of wheat and grain.
- There is a high possibility of increasing costs of imported food.
- For Egypt, there are opportunities to import livestock to produce meat, oil seeds, and cotton fibers, from some of the countries of the Nile basin.
- It is possible to participate with such countries in joint ventures for fish production, to liberate some of the Egyptian agricultural resources, especially in fodder production, to be allocated to wheat and grain.

Finally, the study presents policies and tools necessary to manage the agricultural sector and achieve future targets, including subsidy policies, using quota system and tariffs, sales tax on imported horticultural crops, insurance against agricultural risks, incentives for contractual agricultural systems, and revision of some agricultural legislations related to maintenance of water resources and agricultural lands.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	أ
(1) أهمية الدراسة	أ
(2) المشكلة البحثية	أ
(3) أهداف الدراسة	ب
(4) المنهج البحثي	ج
(5) الإطار التفصيلي للدراسة	ج
الفصل الأول: الأوضاع الجارية والتوقعات المستقبلية في الأسواق الدولية للسلع الزراعية.	1
1- المزايا النسبية للإنتاج الوطنى من المحاصيل الزراعية.	1
2- الأسواق الدولية للسلع الزراعية.	5
3- الحالة الجارية، والتوقعات المستقبلية للسوق العالمية للغذاء.	12
الفصل الثانى: القدرات الإنتاجية الزراعية، والتجارة الخارجية للسلع الزراعية في دول حوض النيل.	29
1- المساحة الكلية والسكان.	29
2- الأراضي الزراعية والغابات.	30
3- الموارد المائية.	32
4- الثروة الحيوانية.	33
5- نظم الزراعة واستغلال الأراضي المنزرعة.	37
6- العمالة الزراعية وتكنولوجيا الإنتاج والإنتاجية الزراعية	40
7- التجارة الدولية والتبادل التجارى الزراعي بين مصر وباقي دول الحوض.	43
8- الموارد السمكية.	44

تابع فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: الزراعة المصرية (الموارد والأهداف والسياسات الجارية).	49
1- الزراعة في الاقتصاد الوطنى.	49
2- الأراضي الزراعية والموارد المائية.	54
3- التركيب المحصولي والإنتاجية.	57
4- الفاقد من الإنتاج الزراعي.	61
5- الإطار التنظيمي والمؤسسي للقطاع الزراعي.	61
الفصل الرابع: أهداف التنمية وإدارة القطاع.	83
1- التوقعات المستقبلية للسوق العالمية للغذاء، والتعاون الزراعي مع دول حوض النيل، وأهداف التنمية الزراعية المحلية.	83
2- إستشراف الأهداف المستقبلية للتنمية الزراعية.	85
3- محددات وفرص وسياسات تحقيق أهداف التنمية الزراعية.	87
4- الزراعة التعاقدية أداة هامة في تحقيق أهداف التنمية الزراعية وفي إدارة القطاع.	107
5- خطة العمل الإداري للقطاع.	109
نتائج وتوصيات.	116
مراجع	135
ملاحق	138

مقدمة

(1) أهمية الدراسة:

تعد إدارة القطاع الزراعى بما تشتمل عليه من سياسات وبرامج ومشروعات من أهم العوامل المؤثرة والفاعلة فى تعظيم العائد الاقتصادى والاجتماعى من الموارد الزراعية المتاحة محلياً إلى جانب استغلال الفرص والمساحات المتاحة لإفادة الاقتصاد الوطنى من تعاملاته التجارية مع الأسواق الدولية الأخرى 000 وهنا تشير المؤشرات إلى تراجع دور الزراعة المصرية فى الاقتصاد الوطنى، حيث تناقص نسبة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من السلع الغذائية الضرورية، وتزايد العجز فى الميزان التجارى الزراعى، فضلاً عن تباطؤ معدلات النمو فى استيعابها للقوى العاملة، على الرغم مما هو متواجد من فرص وإمكانيات لتحسين هذا الدور وزيادة الإنتاج من الغذاء، وهو ما يبرر فى غالب الأحوال بضعف معدلات الأداء بالقطاع وبما يعزى بدوره إلى ضعف إدارة القطاع حيث ضعف الموائمة ما بين أهداف التنمية الزراعية والسياسات والأدوات المختارة لتحقيق هذه الأهداف 000 ولهذا تأتى أهمية الدراسة الحالية للبحث فى الفرص المتاحة للتنمية الزراعية، والسياسات والأدوات الموائمة لاستغلال هذه الفرص وبما يحسن من إدارة القطاع، وتطوير أدائه نحو تحقيق ما يخطط من أهداف .

(2) المشكلة البحثية:

إذا كانت السياسات الزراعية وأدواتها تشكل محاور إدارة القطاع الزراعى، فإن لهذه السياسات أهدافها التى تسعى إلى تحقيقها والتى لا يمكن تحديدها بمعزل عن اتجاهات السوق العالمية للغذاء والتى سجلت تغيرات متسارعة فى السنوات الأخيرة مما يستوجب أخذها فى الحسبان عند تحديد أهداف التنمية الزراعية، ومن ثم تحديد السياسات والأدوات الإدارية التى تتوافق مع تحقيق هذه الأهداف 000 فتعامل السوق المحلية مع السوق العالمية للغذاء (تصديرًا واستيرادًا) قد تحكمه الرغبة فى تحقيق مكاسب اقتصادية أو تجنب مخاطر معينة مما قد يستلزم هيكلة الإنتاج المحلى الزراعى فى اتجاه معين، ومن ثم إعادة تخصيص الموارد الزراعية فى الاتجاه الذى يساعد على ذلك، ومما يستوجب وجود السياسات والأدوات الضامنة لتحقيق هذا الاتجاه .

وفى هذا الإطار أيضاً فقد فرضت المشكلة الأخيرة مع دول حوض النيل حول المياه، ضرورة تعاون مصر وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع هذه الدول، وهو ما قد ينطوى على

تعاون فنى أو استثمارات أو تبادل تجارى زراعى، وهو ما قد يكون له مردوده أيضاً على تخصيص الموارد الزراعية وأهداف التنمية الزراعية المحلية 000 فثراء دول الحوض فى مواردها الزراعية من أرض، ومياه، وثروات حيوانية، وعلى سبيل المثال، قد تتوافر معها الفرص أمام مصر للاستثمار الزراعى فى هذه الدول أو لزيادة التبادل التجارى معها فى سلع زراعية معينة، وبما يسمح بتحرير موارد زراعية مصرية للاستغلال فى إنتاج غيرها من السلع، وهو ما ينعكس وبطبيعة الحال على أهداف التنمية الزراعية وعلى السياسات والأدوات المرتبطة بتحقيقها 00

ومع ذلك تبقى هناك الموارد الزراعية المتاحة (المستغلة وغير المستغلة)، والإمكانيات الكامنة لزيادة الإنتاجية والإنتاج بالقطاع الزراعى المصرى والتى تعد هى المحدد الأول لأهداف التنمية الزراعية وما يرتبط بها من سياسات فى إطار الدور المستهدف للقطاع فى الاقتصاد الوطنى، وما يوجد به من فرص للتنمية الزراعية ومشاكل ومعوقات تواجه استغلال هذه الفرص، بما قد تتضمنه هذه المشاكل أو المعوقات من جوانب فنية أو إدارية وتنظيمية، أو مؤسسية 000 ومن هنا فإن البحث فى الجوانب المشار إليها من قبل وبغرض تحديد السياسات والأدوات التى تتوافق مع تحسين إدارة القطاع وأدائه نحو تحقيق ما يخطط من أهداف، يمثل المشكلة البحثية للدراسة الحالية.

(3) أهداف الدراسة:

فى إطار المشكلة البحثية للدراسة، وما تتضمنه من البحث فى تحسين إدارة القطاع الزراعى بما تتضمنه من سياسات وأدوات تتوافق مع تحقيق الأهداف المخططة، يمكن تحديد الأهداف التفصيلية للدراسة فى النقاط التالية:

- البحث فى المزايا النسبية للزراعة المصرية فى الإنتاج من السلع الغذائية الرئيسية، وفى الأوضاع الجارية، والتوقعات المستقبلية فى السوق العالمى للغذاء من حيث الإنتاج وأسعار وتجارة السلع الزراعية والغذائية، وبغرض استشراف المخاطر المحتملة للتعامل فى الأسواق الدولية للسلع الغذائية بالنسبة للدول المستوردة للغذاء، ومن ثم تحديد أولويات التوسع فى الإنتاج المحلى من السلع الغذائية المستوردة فى ظل المخاطر المحتملة.
- البحث فى الموارد الزراعية، والطاقات الإنتاجية الزراعية المتاحة والكامنة فى كل من دول حوض النيل، وفى تجارتها الخارجية، بغرض الكشف عن فرص ومجالات وأشكال التعاون وتطوير العلاقات الاقتصادية الزراعية بين مصر وهذه الدول.

- مراجعة وتحليل دور الزراعة المصرية فى الاقتصاد الوطنى إلى جانب البحث فى مواردها الزراعية وأنماط استغلالها وإنتاجيتها، بغرض الكشف عن الفرص المتاحة للتنمية الزراعية، والمشاكل والمعوقات التى تواجه استغلال هذه الفرص.
- مراجعة الإطار التنظيمى والمؤسسى للزراعة المصرية وبغرض الكشف عن ما قد ينطوى عليه هذا الإطار من إيجابيات أو جوانب قصور لها تأثيرها على إدارة القطاع، بما تشتمل عليه من سياسات وأدوات، وبغرض الكشف عن جوانب التطوير اللازمة لتحسين إدارة القطاع وأدائه.
- استشراف الأهداف المستقبلية للتنمية الزراعية فى إطار الواقع المحلى للزراعة المصرية، والتعاون وتطوير العلاقات الزراعية مع دول حوض النيل، والتعاملات التجارية الزراعية لمصر مع السوق العالمية للغذاء، فى ضوء التوقعات المستقبلية فى هذه السوق، وما قد ينطوى عليه التعامل معها من مخاطر محتملة.
- تحديد فرص ومحددات تحقيق الأهداف المنتظرة للتنمية الزراعية، وما يرتبط بكل منها من سياسات وأدوات مقترحة لتطوير إدارة القطاع وتحسين أدائه نحو تحقيق هذه الأهداف.

(4) المنهج البحثى:

استندت الدراسة فى تحقيق أهدافها على أسلوب التحليل الوصفى الذى يستند على الأسس والمبادئ الاقتصادية، ومتضمناً فى ذلك مختلف العوامل والمتغيرات المحددة والمؤثرة فى تشكيل أهداف التنمية الزراعية، وما يرتبط بتحقيقها من سياسات وأدوات إدارية 000 ولقد استندت الدراسة فيما توصلت إليه من نتائج على البيانات والمعلومات التى توافرت لديها من مصادر وطنية ودولية، وعلى البيانات والمعلومات التى توافرت من خلال بحوث ودراسات سابقة محلية، ودولية.

(5) الإطار التفصيلى للدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، تضمنت الدراسة أربع فصول رئيسية تضمن الفصل الأول منها، دراسة الأوضاع الجارية والتوقعات المستقبلية فى الأسواق الدولية للسلع الغذائية، ومتضمناً دراسة الميزة النسبية للزراعة المصرية فى إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية، إلى جانب دراسة وتحديد الأسواق الدولية المصدرة للسلع الغذائية المستوردة بالسوق المحلية، ثم دراسة وتحليل الأوضاع الجارية والتوقعات المستقبلية فى السوق العالمية للغذاء 000 أما الفصل الثانى فقد تناول دراسة الموارد والقدرات الإنتاجية الزراعية

فى دول حوض النيل إلى جانب تجارتها الخارجية من السلع الزراعية، ومستخلصاً من ذلك مقترحات مجالات وأشكال التعاون وتطوير العلاقات الاقتصادية بين مصر، ومجموعة هذه الدول 000 ويختص الفصل الثالث بالتعريف بالزراعة المصرية من حيث دورها فى الاقتصاد الوطنى، ومواردها الزراعية وأنماط استغلالها وإنتاجيتها واستخلاص فرص التنمية المتاحة، ثم التعريف بالإطار التنظيمى والمؤسسى، واستخلاص إيجابياته وسلبياته بالنسبة لإدارة القطاع وتحقيق أهدافه 000 أما الفصل الرابع فقد تناول إدارة القطاع الزراعى بعد استشراف الأهداف المستقبلية للتنمية الزراعية فى إطار المتغيرات المحلية والدولية المتوقعة، وحيث تناول محددات وفرص وسياسات تحقيق الأهداف التفصيلية للتنمية الزراعية إلى جانب دراسة نظام الزراعة التعاقدية كأداة هامة فى تحقيق أهداف التنمية الزراعية وفى إدارة القطاع الزراعى، وحيث ينتهى هذا الفصل بإعداد مقترح خطة العمل الإدارى للقطاع .

الفصل الأول

الأوضاع الجارية، والتوقعات المستقبلية
في الأسواق الدولية للسلع الزراعية

الفصل الأول: الأوضاع الجارية، والتوقعات المستقبلية

في الأسواق الدولية للسلع الزراعية

تسعى مصر، وكغيرها من الدول، إلى تحقيق أعلى قدر من المكاسب من تعاملاتها التجارية في الأسواق الدولية للسلع الزراعية عن طريق تنظيم وتوجيه إنتاجها الوطني، تبعاً لمؤشرات هذه الأسواق، وفي الاتجاه الذي يحقق تعظيم مكاسبها الاقتصادية من الموارد المستغلة في الإنتاج، وبما يتواءم مع إمكانياتها المتاحة، وما يوجد من قيود فنية، وإقتصادية، وإجتماعية... وتأتى المكاسب الاقتصادية المتوقعة من هذه التعاملات من خلال ما يصدر من سلع زراعية يتميز الإنتاج الوطنى منها بميزة نسبية كبيرة، وإستيراد ما قد لا تتوفر به الميزة النسبية في إنتاجه... ومع ذلك فإن للتعاملات التجارية في هذه الأسواق مخاطرها التى قد تفقد معها بعض الأطراف المكاسب الاقتصادية المنتظرة منها أو جانباً منها، كما قد يكون لهذه المخاطر تأثيراتها غير المرغوبة من المنظور الإجتماعي أو السياسي، وهو ما يتطلب أن يكون لهذه المخاطر مكانها عند وضع سياسات وبرامج تنظيم وتوجيه الإنتاج الوطنى من السلع الزراعية.... ولقد كشف الإرتفاع الكبير في أسعار الغذاء بالأسواق الدولية في عام 2008/2007 عن ما يمثله ذلك من مخاطر واجهت الكثير من الدول المستوردة للغذاء آنذاك حيث أرتفاع تكلفة وارداتها من الغذاء في بعض الحالات، وفي صعوبة تدبير إحتياجاتها من الغذاء في حالات أخرى... إن تحليل الأوضاع الجارية في الأسواق الدولية، وتوقعاتها المستقبلية، بما يتضمنه ذلك من مؤشرات يمكن أن تعكس ما قد تنطوي عليه التعاملات التجارية في هذه الأسواق من مخاطر يعد من أغراض الفصل الحالى من الدراسة، بعد الإشارة إلى ما يتميز به الإنتاج الوطنى من المحاصيل الزراعية من مزايا نسبية، والتعريف بالأسواق الدولية للسلع الزراعية.

(1) المزايا النسبية للإنتاج الوطنى من المحاصيل الزراعية:

يشير مفهوم الميزة النسبية في إنتاج أي من السلع إلى المقابلة فيما بين التكلفة الحقيقية للسلع في السوق المحلية، وتكلفتها الحقيقية بالسوق العالمية. فإذا ما وجدت القيمة الأقل بالسوق المحلية لأي من السلع كان ذلك مؤشراً على وجود الميزة النسبية للإنتاج الوطنى منها، ومن ثم إمكانية إنتاجها وتصديرها إلى السوق العالمية، أما إذا ما وجدت القيمة الأعلى للتكلفة بالسوق المحلية لأي من السلع كان ذلك مؤشراً على غياب الميزة النسبية للإنتاج الوطنى من هذه السلعة، ومن ثم أفضلية تدبير الإحتياجات المحلية منها من السوق العالمية... ويغلب قياس الميزة النسبية في إنتاج أي من السلع بالمؤشرات المعروفة والمسماة

" بمؤشر تكلفة المورد المحلي " ، " ومؤشر صافى العائد الإقتصادي من السلعة موضوع القياس".

إن قياس مؤشرات الميزة النسبية (المشار إليها) وتحديد مستواها يحكمه من ناحية مستوي الإنتاجية، وأسعار وتكلفة الموارد المستغلة في إنتاج السلعة موضوع القياس في السوق المحلية، كما يحكمه من ناحية أخرى مستوي الإنتاجية وتكلفة الإنتاج لنفس السلعة بالسوق العالمية.. كما تتأثر هذه العوامل بدورها بالكثير من المتغيرات الأخرى مثل التطورات التكنولوجية في الإنتاج، وكفاءة الإدارة والتشغيل، والتغيرات السعرية وغيرها سواء على جانب السوق المحلية، أو على جانب السوق العالمية والتي يغلب تباين معدلات التغير بها بالسوق المحلية عنه بالسوق العالمية، مما يجعل من التباين في مستوي قيمة مؤشرات الميزة النسبية من إنتاج السلعة من وقت إلى آخر من الاحتمالات الواردة... فقد تتواجد الميزة النسبية في إنتاج أى من السلع في مرحلة زمنية معينة، ينتفى بعدها وجود الميزة النسبية من إنتاجها بسبب التغيرات في العوامل المشار إليها على جانب السوق المحلي أو السوق العالمية أو كلاهما... كما قد لا تتواجد الميزة النسبية في إنتاج أي من السلع في مرحلة زمنية معينة، ويتأكد بعدها وجود الميزة النسبية للإنتاج المحلي منها بسبب التغيرات في العوامل المشار إليها والمرتبطة بإنتاج السلعة سواء في السوق المحلية أو العالمية. كذلك قد تتواجد الميزة النسبية في إنتاج السلعة على مدي طويل من الزمن مع تغير قيمة مؤشر قياسها من مرحلة إلى أخرى عبر هذا المدي من الزمن، وبما يعكس تغير أولويات الإنتاج منها بالقياس إلى غيرها من السلع الزراعية الأخرى مع محدودية الموارد الزراعية المتاحة للإستغلال والإنتاج... وقد تعبر الحالة الأخيرة عن حالة الزراعة المصرية، كما تشير إلى ذلك نتائج دراسات سابقة.

إن مصر تعد مستورداً صافياً للكثير من السلع الزراعية والغذائية، ومن أهمها القمح، والأذرة، والبقوليات، وزيوت الطعام، والسكر، واللحوم، ومنتجات الألبان، كما تعد من الدول المصدرة للبعض من المحاصيل الحقلية منها القطن، والأرز، والفاصوليا، والبقول السوداني، وعباد الشمس والكتان وذلك بالإضافة إلى صادراتها من المحاصيل البستانية من خضروات وفاكهة في صورتها الخام أو الطازجة أو في صورة نصف مصنعة، وحيث تكاد تنحصر غالبية تعاملاتها التجارية مع الأسواق الدولية للسلع الزراعية تصديراً واستيراداً في هذه المجموعات من السلع الزراعية والغذائية... ولقد حظى تقدير مؤشرات الميزة النسبية للإنتاج المحلي من هذه المحاصيل باهتمامات بعض الدراسات السابقة، ومن بينها دراسة سابقة⁽¹⁾ لمعهد التخطيط القومي مستندة في ذلك على متوسطات الإنتاجية، والأسعار، والتكلفة الحقيقية (وفقاً لمبدء

(1) معهد التخطيط القومي، الزراعة المصرية، والسياسات الزراعية في إطار السوق الحرة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، مجلد رقم (112)، القاهرة، فبراير 1998.